International Articles Journal
A Multidisciplinary Journal
Issue 1, March 2025

مجلة المقالات الدولية
مجلة متعددة التخصصات
العدد 1، مارس 2025

أخلاقيات مهنة الصحافة في التجربة الفرنسية

Ethics of Journalism in the French Experience

Salahadine Haggar
PhD Researcher
Mohammed V University, Rabat

صلاح الدين حقار
باحث بسلك الدكتوراة
جامعة محمد الخامس بالرباط

Abstract :

Journalistic ethics are essential for ensuring media freedom and professional responsibility, having evolved in France through national and institutional charters. This article examines the Journalists' Code of Professional Duties (1918, 1938, 2011) and the Information Quality Charter (2008) to enhance news accuracy. It also explores internal charters of media institutions, particularly Le Monde Group, such as the 2010 Code of Ethics to ensure editorial independence and the 2019 Reader Contributions Charter to regulate audience interaction. The study highlights the role of these charters in upholding professional values and countering misinformation, as well as political and commercial pressures.

المستخلص:

تعد أخلاقيات مهنة الصحافة عاملاً أساسياً لضمان حرية الإعلام والمسؤولية المهنية، حيث تطورت في فرنسا عبر مواثيق وطنية ومؤسسية. يتناول المقال ميثاق الواجبات المهنية للصحفيين الفرنسيين (1918، 1938، 2011) وميثاق جودة المعلومات (2008) لتعزيز دقة الأخبار. كما يستعرض المواثيق الداخلية للمؤسسات، خاصة مجموعة "لوموند"، مثل ميثاق آداب وأخلاقيات 2010 لضمان الاستقلالية، وميثاق فضاء مساهمات القراء 2019 لتنظيم التفاعل مع الجمهور. يبرز البحث دور هذه المواثيق في حماية القيم المهنية ومواجهة التلاعب بالمعلومات والضغوط السياسية أو التجارية.

Keywords:

journalism ethics ; French journalism ; media institutions .

الكلمات المفتاحية:

أخلاقيات الصحافة ؛ الصحافة الفرنسية ؛ المؤسسات الصحفية .

مقدمة:

تعد الأخلاق المهنية للإعلامي أو الصحفي تلك الالتزامات الأساسية التي يجب أن يتحلى بها كل صحفي، والمتمثلة في ضرورة العمل من أجل الوصول إلى تغطية صحفية منصفة وشاملة ودقيقة، صادقة وواضحة مع مراعاة حماية المصادر وتحقيق الصالح العام، عبر احترام القانون وحقوق الحياة الخاصة وحرمتها وتصويب الأخطاء المتعلقة بالنشر الصحفي.

بمعنى آخر، أخلاقيات المهنة الصحفية أو قواعد السلوك في مجال الصحافة، هي مجموعة من القواعد التي تحمل قيمًا معنوية، وتضطلع بها المهنة الصحفية لتحقيق مهمتها دون إلحاق ضرر بالفرد، المجتمع، والإنسانية بشكل عام. تتمثل الغاية الأساسية لتلك الأخلاقيات في خدمة المصلحة العامة بشكل شفاف، ومسؤول، ومستقل، وديمقراطي.

بذلك، تعبر تلك الأخلاقيات عن المسؤولية الاجتماعية للصحافة والإعلام بشكل عام، وتعتبر جزءًا لا يتجزأ من شرف المهنة. يجب أن نتذكر أن أخلاقيات الصحافة لا تعني الصحفيين فقط، بل تمثل مرجعًا لتنظيم العلاقة بين الصحافة وجمهورها، على غرار قوانين الصحافة، وبالتالي، فإن احترام تلك الأخلاقيات يُعتبر أمرا بالغ الأهمية لتعزيز مصداقية الصحافة بين المواطنين وتأكيد دورها كسلطة رابعة.

وبما أن الصحافة تعتبر سلطة رابعة، فإن الالتزام بأخلاقياتها يتطلب يقظة وحذرا وحيطة في التعامل معها؛ فالصحفي الذي لا يلتزم بأخلاقيات المهنة يُعتبر مثل المربي الذي لا يفهم أساسيات التربية، والذي قد يؤذي الأجيال الصاعدة ظنًا منه بأنه يقدم لهم الخير أو يحسن إليهم[1].

إن مفهوم أخلاقيات المهنة ليس مفهوما حديثا، فظهوره يعود إلى عام 1912م في السويد حيث تشكلت البدايات الأولى، ثم انتقلت الفكرة إلى فرنسا عام 1918م، حيث سعت إلى وضع مشروع ميثاق الواجبات المهنية للصحفيين الفرنسيين أثناء الحرب العالمية الأولى، نظرا للدور الذي كانت تلعبه وسائل الإعلام في تلك الفترة. كما كانت هناك محاولات أخرى في جميع أنحاء العالم[2]، من بينها "إعلان مبادئ الاتحاد الدولي للصحفيين بشأن ممارسة مهنة الصحافة"، المعروف باسم "إعلان بوردو"، الذي أصدره الاتحاد الدولي للصحفيين عام 1954 وتم تعديله عام 1986، ليصبح مرجعا مهما في مجال أخلاقيات المهنة.

[1] عبد الوهاب الرامي: "الجامع في أخلاقيات الصحافة مرجع أساسي للصحفيين"، معهد الجزيرة للإعلام، المجلس الوطني للصحافة في المغرب، الطبعة الأولى 2023. ص 14، ص 17.

[2] قوشام رشيد، لواجاني دلال: "الممارسة الصحفية في الجزائر بين حرية التعبير واخلاقيات المهنة الصحفية"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص اتصال وعلاقات عامة، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة علوم الإعلام والاتصال، الموسم الجامعية 2020-2021. ص 56.

وفي هذا السياق، اعتمد المؤتمر العالمي الثلاثون للاتحاد الدولي للصحفيين (IFJ)[3]، المنعقد في تونس يوم 12 يونيو 2019، الميثاق العالمي لأخلاقيات الصحفيين، والذي جاء استكمالا لإعلان بوردو. كما يعد إعلان ميونيخ لواجبات وحقوق الصحفيين، الصادر عام 1971، مرجعا أساسيا لأوروبا في مجال أخلاقيات المهنة.

ومع تطور المهنة وتزايد الحاجة إلى تنظيم الممارسات الصحفية، ظهرت مواثيق مختلفة تحدد أخلاقيات العمل الصحفي على مستويات متعددة. وتتعدد هذه المواثيق لتشمل المواثيق الدولية، الوطنية، والداخلية الخاصة بكل مؤسسة إعلامية. تعنى المواثيق الدولية بوضع معايير عامة تعزز حرية التعبير وحقوق الصحفيين على نطاق عالمي، مثل تبني الاتحاد الدولي للصحفيين ميثاقا لأخلاقيات المهنة. أما المواثيق الوطنية، فتهدف إلى تحديد إطار العمل الصحفي داخل كل دولة، مع مراعاة خصوصياتها الثقافية والقانونية. على الرغم من أهمية هذه المواثيق كإطار مرجعي، فإنها قد لا تغطي جميع التفاصيل والخصوصيات التي تواجهها المؤسسات الصحفية في ممارساتها اليومية. لذلك، تعمل كل مؤسسة - كمجموعة "لوموند" الفرنسية - على صياغة ميثاق داخلي يفصل ويدقق في البنود العامة، ويحدد آليات التنفيذ والمراقبة لضمان الالتزام بالقيم والمبادئ المعلنة.

بهذا الشكل، توفر المواثيق الدولية والوطنية الأسس والمبادئ العامة، تظل المواثيق الداخلية ضرورية لتطبيق هذه المبادئ بشكل فعال ومحدد، بما يتناسب مع طبيعة كل مؤسسة وتحدياتها الخاصة.

ومن المهم الإشارة إلى أن المواثيق الأخلاقية الوطنية والخاصة بالمؤسسات الصحفية، الواردة في هذا المقال، لا تعني بأي حال من الأحوال إقرارا من جانبنا بأنها تطبق في الواقع كما هي مسطرة نظريا. وبالتالي، لن نتطرق إلى مدى فعالية هذه المواثيق عمليا في الصحافة الفرنسية أو مدى التزام الصحفيين بها، بل سنكتفي بعرض نصوص هذه المواثيق وشرحها دون الخوض في ممارسات التطبيق الفعلي لها.

تتبنى المواثيق الوطنية لأخلاقيات المهنة، بالإضافة إلى المواثيق الأخلاقية الداخلية لبعض المؤسسات الإعلامية، مثل مجموعة لوموند، مفاهيم أساسية توجه ممارسات الصحافة. هذه المبادئ تتماشى مع ما تم التأكيد عليه في المواثيق أو الإعلانات الدولية. في هذا المقال، سنسلط الضوء على المواثيق الوطنية لأخلاقيات مهنة الصحافة في فرنسا، مع التركيز على المواثيق الخاصة بالمؤسسات الصحفية، مثل مجموعة لوموند. وسنترك التعمق في دراسة العلاقة بين المواثيق الوطنية وتأثرها بالمواثيق الدولية إلى محفل آخر.

أهمية الموضوع: تلعب أخلاقيات مهنة الصحافة دورا جوهريا في تعزيز الثقة بين وسائل الإعلام والجمهور، من خلال الالتزام بمبادئ النزاهة والمهنية، واحترام حقوق الأفراد مثل الحق في الخصوصية والكرامة الإنسانية. إن تسليط الضوء على هذا الجانب - أي أخلاقيات مهنة الصحافة- ضروري لضبط الأداء الإعلامي، خاصة في ظل التحديات المتزايدة مثل الأخبار الزائفة وضغوط المصالح التجارية والسياسية.

وفي هذا السياق، تعد التجربة الفرنسية نموذجا بارزا نظرا لغناها التاريخي والتطور الذي شهدته مواثيقها الأخلاقية. فمنذ ميثاق أخلاقيات الصحافيين لعام 1918، واصلت فرنسا تحديث إطارها الأخلاقي، ليشمل مواثيق

[3] الاتحاد الدولي للصحفيين هو أكبر منظمة عالمية للصحفيين، حيث يمثل أكثر من ستمئة ألف إعلامي منضوين في 187 نقابة وجمعية في 146 دولة حول العالم. ويعد الاتحاد المنظمة التي تتحدث باسم الصحفيين داخل نظام الأمم المتحدة وضمن الحركة النقابية العالمية. تأسس الاتحاد عام 1926 في باريس، ثم أُعيد تأسيسه عام 1946، واستقر على شكله الحالي بعد إعادة تأسيسه للمرة الثالثة عام 1952. للمزيد، انظر: الموقع الرسمي للاتحاد الدولي للصحفيين على الرابط الالكتروني: https://www.ifj-arabic.org/

وطنية ومؤسسية تهدف إلى تعزيز جودة المعلومات وتنظيم العلاقة بين الصحافة والجمهور. وإلى جانب هذه المواثيق الوطنية، تبنت بعض المؤسسات الصحفية، مثل مجموعة "لوموند"، مواثيق داخلية تؤطر سلوكيات الصحفيين داخل المؤسسة، مما يعكس توجها نحو المسؤولية الذاتية في ضبط الأداء المهني، وهي مقاربة يمكن أن تكون ملهمة لمؤسسات إعلامية أخرى على المستوى الدولي.

من خلال ما سبق كان لزاما علينا أن نطرح الإشكالية التالية: **"ما دور المواثيق الوطنية والخاصة بالمؤسسات الصحفية في فرنسا في تعزيز القيم الأخلاقية والمهنية وضمان تقديم المعلومات بموضوعية؟"**

في معالجتي لموضوع البحث، اعتمدت المنهج الوصفي لتحليل تجليات أخلاقيات الصحافة المتضمنة في المواثيق الوطنية وكذا المواثيق الخاصة بالمؤسسات الصحفية مع التركيز على مجموعة "لوموند" كنموذج.

وللإجابة على الإشكالية اعلاه سنعتمد على محوريين أساسيين، سنتناول في (المحور **الأول**) أخلاقيات مهنة الصحافة في فرنسا من خلال المواثيق الوطنية، على ان نتطرق في (**المحور الثاني**) للمواثيق الخاصة بالمؤسسات الصحفية بفرنسا مجموعة لوموند كنموذج.

المحور الأول:
أخلاقيات مهنة الصحافة في فرنسا من خلال المواثيق الوطنية

تأتي مواثيق أخلاقيات الصحافة لتكمل ضبط العمل بالصحافة حتى لا تشكل خطرا على الأشخاص والهيئات والمجتمع، وتعد فرنسا من الدول السباقة في وضع مواثيق الأخلاقيات المهنية للصحفيين. وبالتالي سنتناول في هذا المحور ميثاق الأخلاقيات المهنية للصحفيين (2011/38/1918) **(أولا)**، أما **(ثانيا)** سنسلط الضوء على ميثاق جودة الأخبار الصادر بفرنسا سنة 2008.

أولا: ميثاق الأخلاقيات المهنية للصحفيين (2011/38/1918)[4]

تمت صياغة ميثاق الواجبات المهنية للصحفيين الفرنسيين في عام 1918، وأصدرته النقابة الوطنية للصحافة في فرنسا. تم مراجعته في يناير 1938، ثم تمت مراجعته مرة أخرى في مارس 2011. ومع المراجعة الأخيرة، تم تغيير اسمه من "ميثاق الواجبات المهنية للصحفيين الفرنسيين" إلى "ميثاق الأخلاقيات المهنية للصحفيين".

نص ميثاق الاخلاقيات المهنية للصحفيين على أن حق الجمهور في الحصول على معلومات جيدة وكاملة وحرة ومستقلة وتعددية، على النحو المنصوص عليه في إعلان حقوق الإنسان والدستور الفرنسي، يوجه الصحفيين في ممارسة مهمتهم. هذه المسؤولية تجاه المواطن لها الأسبقية على جميع المسؤوليات الأخرى.

وان **المبادئ والقواعد الأخلاقية الواردة في الميثاق ملزمة لجميع الصحفيين**، بغض النظر عن وظيفتهم ومسؤوليتهم داخل سلسلة التحرير وشكل الصحافة التي يعملون فيها.

[4] Charte d'éthique professionnelle des journalistes (SNJ, 1918/38/2011). Disponible sur : https://www.acrimed.org/Charte-d-ethique-professionnelle-des-journalistes-SNJ-1918-38-2011 , consulté le 23 janvier 2025 à 9h07.

وقد أشار الميثاق إلى انه ينبغي ألا تطغى فكرة الاستعجال في نشر المعلومات أو الحصرية على جدية التحقيق والتحقق من المصادر. وان الأمن المادي والمعنوي هو أساس استقلال الصحفي. الذي يجب أن يكون مؤمنا، بغض النظر عن عقد العمل الذي يربطه بالشركة.

كما أنه لا يجوز إرغام الصحفيين على القيام بعمل أو التعبير عن رأي يتعارض مع قناعاتهم المهنية أو ضمائرهم، أو مع مبادئ وقواعد هذا الميثاق.

ويقوم الصحفيون بجميع أعمال مهنتهم (التحقيقات، البحث، التقاط الصور وتسجيل الأصوات، إلخ) بحرية، ويمكنهم الوصول إلى جميع مصادر المعلومات المتعلقة بالوقائع التي تحدد الحياة العامة ويرون حماية سرية مصادرهم مضمونة.

ومن خلال هذه الظروف، نص الميثاق على انه يكون الصحفي الذي يستحق هذا اللقب:

• يتحمل مسؤولية جميع إنتاجاته المهنية، حتى التي لم يتم الكشف عن هويته فيها؛
• يحترم كرامة الأشخاص وافتراض البراءة؛
• يعتبر التفكير النقدي والصدق والدقة والنزاهة والإنصاف والحياد ركائز العمل الصحفي.
• يمارس أقصى درجات اليقظة قبل نقل المعلومات، أيا كان مصدرها؛
• له الحق في متابعة المعلومات التي ينشرها ويكفل تصحيح أي معلومات منشورة يتبين أنها غير دقيقة على الفور؛
• لا يقبل سوى بسلطة أقرانه في مسائل الأخلاقيات المهنية والشرف؛ ويتحمل المسؤولية أمام القضاء عن الجرائم المنصوص عليها في القانون؛
• يدافع عن حرية التعبير والرأي والمعلومات والتعليق والنقد؛
• يحظر أي وسيلة غير عادلة وفاسدة للحصول على المعلومات. وإذا كانت سلامته أو سلامة مصادره أو خطورة الوقائع تجبره على التزام الصمت بشأن وضعه كصحفي، فإنه يبلغ رؤسائه ويقدم تفسيرا للجمهور في أقرب وقت ممكن؛
• لا يتلقى أموالا من خدمة عامة أو مؤسسة أو شركة خاصة يحتمل أن تستغل فيها صفته الصحفية أو نفوذه أو صلاته؛
• لا يستخدم حرية الصحافة بقصد خدمة الذات؛
• يرفض ويكافح أي خلط بين الصحافة والاتصال، باعتباره مخالفا لأخلاقيات المهنة؛
• يسمي الزملاء الذين يستخدم عملهم، ولا يرتكب أي سرقة أدبية؛
• لا يسعى إلى أخذ مكان زميله بعرض العمل في ظروف أقل[5]؛
• يحافظ على السرية المهنية ويحمي مصادر معلوماته؛ ....

تظهر التطورات التاريخية لميثاق أخلاقيات مهنة الصحافة تعزيزا مستمرا لمبادئ السرية المهنية وحماية مصادر المعلومات. ففي نسختي 1918 و1938، اقتصر النص على عبارة "يحافظ على السرية المهنية"، بينما جاءت

[5] المقصود هنا هو أن الصحفي يجب أن يمتنع عن تقديم نفسه للعمل في مهنة أو وظيفة تكون شروطها أدنى من شروط زميله بهدف الاستحواذ على مكانه أو وظيفته. هذا يعتبر سلوكا غير أخلاقي في الصحافة لأنه ينطوي على استغلال الشروط غير العادلة أو التنافس غير النزيه للحصول على وظيفة.

نسخة 2011 لتضيف "ويحمي مصادر معلوماته"[6]، مما يعكس التزاما أكبر بحماية المصادر. علاوة على ذلك، وسعت نسخة 2011 نطاق الحماية ليشمل جميع المصادر، وليس فقط تلك التي قدمت المعلومات بسرية، تعزيزا للثقة بين الصحفيين ومصادرهم. وفيما يتعلق بوسائل الحصول على المعلومات، نصت نسخة 1938 على وجوب امتناع الصحفي عن الادعاء بصفة غير حقيقية أو استخدام وسائل غير عادلة، بينما حظرت نسخة 2011 استخدام "أي وسيلة غير عادلة وفاسدة للحصول على المعلومات"، مما يدل على تشديد المعايير الأخلاقية في الممارسة الصحفية.

ويعتبر ميثاق الأخلاقيات المهنية للصحفيين، الأخطاء المهنية التالية التي قد يرتكبها الصحفيون "أخطاء جسيمة"؛

- تشويه السمعة (التشهير).
- الاتهامات الباطلة (غير المسندة بحجة أو حجج).
- تحوير الوثائق وتزويرها.
- تحريف الأحداث والوقائع.
- الكذب والافتراء.

وعلى العموم، إذا كان ميثاق الأخلاقيات المهنية للصحفيين كإطار مرجعي يحدد المبادئ الأساسية التي يجب أن تحكم عمل الصحفيين. فإن ميثاق جودة الأخبار الصادر لعام 2008 يضيف بعدا آخر إلى هذا النقاش، حيث يركز على التزام الصحافة بتقديم معلومات دقيقة وموثوقة في سياق الديمقراطية، ويشدد على أهمية الاستقلالية الصحفية ورفض أي شكل من أشكال الفساد أو التأثيرات الخارجية. بهذا، يسهم كل من ميثاق الأخلاقيات المهنية للصحفيين وميثاق جودة الأخبار في بناء ثقافة صحفية قائمة على الثقة والشفافية، مما يعزز مصداقية الإعلام ويساهم في الحفاظ على حرية التعبير وحقوق الإنسان.

[6] Charte des devoirs professionnels des journalistes français. Disponible sur : https://fr.wikipedia.org/wiki/Charte_des_devoirs_professionnels_des_journalistes_fran%C3%A7ais , consulté le 24 janvier 2025 à 11h22.

ثانيا: ميثاق جودة الأخبار الصادر بفرنسا سنة 2008 [7]

يأتي هذا الميثاق لجودة الأخبار في سياق المواثيق التي هيأت النقاش حول متطلبات المعلومات الحرة والمستقلة. ومن بين هذه المواثيق ميثاق 1918 وميثاق آخر وقعته نقابات الصحفيين الأوروبية في عام 1971. في بداية ميثاق 2008، في المحور المعنون بـ "المبادئ"، يتم التأكيد على أن الحق في الحصول على المعلومات هو حق أساسي لكل إنسان، مثل الحق في النقد وحرية التعبير التي أقرّها إعلان حقوق الإنسان والمواطن. هذا الحق مضمون اليوم من خلال الدستور الفرنسي والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

بالإضافة إلى ذلك، الصحافة جزء أساسي من ممارسة الديمقراطية؛ إذ يشدد ميثاق جودة الأخبار على أن العمل الإعلامي في سياق ديمقراطي يتطلب معلومات صادقة، دقيقة، موثوقة، ومتنوعة، كما يشمل الالتزام بالتعددية وعدم الانحياز. من هذا المنطلق، فإن الصحفي هو الشخص الذي تتمثل مهمته في البحث عن المعلومات، التحقق منها، اختيارها، وضعها في سياقها، ترتيبها حسب الأولوية، وربما التعليق عليها. يتم ذلك عبر وسائل الإعلام المطبوعة، الإذاعية، التلفزيونية أو الرقمية باستخدام النصوص، الأصوات، الصور الثابتة أو المتحركة.

في هذا الإطار، المهمة الأساسية التي يلتزم بها الصحفيون والناشرون هي تمكين المواطنين من فهم العالم بشكل أفضل وبالتالي اتخاذ القرارات بناء على المعرفة الدقيقة للحقائق. وهذا يتم وفقا لعلاقة من الثقة بين الصحفيين، الناشرين، والجمهور.

وتستند "ميثاق جودة الأخبار" إلى القيم الأساسية للحياة الديمقراطية، وهي:

- الصدق؛

- الاهتمام بحقيقة الوقائع؛

- احترام الأشخاص؛

- احترام تنوع الآراء؛

- رفض التلاعب بالضمائر؛

- رفض الفساد؛

- واجب نشر ما يخدم المصلحة العامة؛

وبناء على ذلك، الفرق التحريرية والناشرون ملزمون باحترام هذه المبادئ والعمل بها في وسائل الإعلام التي يعملون فيها.

---

[7] CHARTE QUALITÉ DE L'INFORMATION. Assises internationales du journalisme Lille, 21 Mai 2008. https://www.alliance-journalistes.net/IMG/pdf/charte_qualite_info.pdf.

الميثاق يؤكد على العلاقة العضوية بين أخلاقيات الصحافة وحقوق الإنسان والديمقراطية. ومن هنا، يؤكد أن الصحفي الذي لا يلتزم بأخلاقيات المهنة لا يمكنه أن يساهم في تعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. هذا الميثاق يُظهر كيف أن الصحافة لا تقتصر على نقل الأخبار، بل تشارك أيضا في بناء المجتمع الديمقراطي. فحقوق الإنسان بكل أصنافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... والتي تشكل عماد الديمقراطية، تترجم على مستوى أخلاقيات الصحافة إلى مبادئ وسلوكيات ملزمة للصحفيين، مما يجعل التمسك بأخلاقيات الصحافة في حد ذاته دعما لحقوق الإنسان وحمايتها من الانتهاك.[8]

وفيما يتعلق بالبحث ومعالجة المعلومات، يشدد الميثاق على ضرورة أن تكون المعلومات دقيقة، موثوقة، وأن يتطلب جمعها والتحقق منها الوقت والجهد. كما يُحظر التمويه أو التشويه أو الكذب أو الاختراع أو نقل الشائعات. الصحفيون والناشرون ملزمون بتصحيح الأخطاء التي قد تحدث في عملهم. من الضروري أن تكون مصادر المعلومات معروفة للجمهور. وفي حال ضرورة إخفاء الهوية، يتحمل الصحفيون والناشرون المسؤولية الكاملة عن هذا القرار.

إضافة إلى ذلك، الاستقلالية هي الشرط الأساسي لجودة المعلومات. الصحفيون والناشرون ملزمون بالابتعاد عن أي تأثيرات خارجية سواء كانت مؤسسية أو جمعوية أو خاصة. كما يجب عليهم رفض أي ممارسات قد تؤدي إلى تضارب المصالح. لا ينبغي لهم قبول مزايا مالية أو غيرها في أداء مهامهم الصحفية. الصحفيون والناشرون يرفضون أي توجيه أو إملاءات من المعلنين أو جماعات الضغط أو حتى الخدمات الإعلامية.

الميثاق يؤكد على أن المعلومات ذات الجودة لا تزدهر إلا في حرية تامة. الصحفيون والناشرون يجب أن يرفضوا أي شكل من أشكال الرقابة على عملهم الصحفي. وفي هذا السياق، يجب عليهم دوماً زرع الشك والتشكيك في الأنماط المهيمنة والأفكار المبنية على الافتراضات.

أما بالنسبة للاحترام تجاه الأشخاص والجمهور، الميثاق ينص على أنه لا يمكن أن تكون المعلومات ذات جودة دون احترام الأفراد. الصحفيون والناشرون ملزمون باحترام الخصوصية وعدم نشر أي معلومات خاصة إلا إذا كانت ضرورية لفهم أحداث الحياة العامة. الصحفيون والناشرون ليسوا قضاة ولا شرطة. إنهم ملتزمون بحماية الافتراض ببراءة الأفراد، وهم ليسوا السلطة بل ضد السلطة. في إطار مهامهم، يساهمون في البحث عن الحقيقة ويعملون على تمكين الجمهور من معرفة الحقيقة بعيدًا عن أي ضغط.

أخيرا، يؤكد الميثاق أن الصحفيين والناشرين لا يمكنهم تقديم معلومات ذات جودة إلا من خلال علاقة ثقة مع الجمهور. كما يتم العمل على تنظيم حوار شفاف بشأن جودة العمل التحريري عبر منتديات ومراسلات القراء والوسطاء الصحفيين، مما يعزز المشاركة المجتمعية في تحسين محتوى الإعلام.

[8] عبد الوهاب الرامي، مرجع سابق، ص 46.

المحور الثاني:
المواثيق الخاصة بالمؤسسات الصحفية بفرنسا (مجموعة لوموند نموذجا)

إذا كانت المواثيق الوطنية توفر الأسس والمبادئ العامة، فإن المواثيق الداخلية – أي الخاصة بالمؤسسة الصحفية – تظل ضرورية لتطبيق هذه المبادئ بشكل فعال ومحدد، بما يتناسب مع طبيعة كل مؤسسة وتحدياتها الخاصة.

تعتبر جريدة لوموند (Le Monde) صحيفة يومية مستقلة، لا تخضع في معالجتها للأحداث إلا لمعاييرها الخاصة. وتعتمد في ترتيب المواضيع ومحتواها، بما في ذلك المقالات والأخبار، على الرؤية التحريرية التي يضعها الصحفيون داخل الجريدة، بعيدا عن أي ضغوط، حتى في مواجهة الضغوط السياسية والاقتصادية. وتظل وفية لمبادئها التاريخية، دون أن تخضع لأي توجيهات خارجية.

كما أنها صحيفة متعددة الوظائف تحترم تعددية الآراء، بشرط ألا تتعارض مع القيم التي تدافع عنها. وتوفر مساحات خاصة للتعبير عن مختلف وجهات النظر. وتلتزم جريدة لوموند بالدفاع عن قيم الحرية والمساواة والأخوة التي تتبناها الجمهورية الفرنسية، واضعةً العدالة والتضامن على رأس أولوياتها، مع رفض التمييز والإقصاء. كما تتبنى نهج الانفتاح على القانون الدولي بدلًا من الانغلاق القومي.

وكما يوحي اسمها، تهتم لوموند بالأحداث الدولية في جميع المجالات، مع الحرص على إبراز البعد العالمي للأحداث دون إهمال القضايا الوطنية والمحلية.[9]

إن جريدة لوموند، كواحدة من المؤسسات الصحافية، قد صاغت مواثيق أخلاقيات المهنة بهدف تنظيم المهنة وتعزيز العلاقة بين الإعلاميين والمجتمع. وسنسلط الضوء في هذا المحور **(أولا) على ميثاق آداب وأخلاقيات مجموعة لوموند 2010، وميثاق فضاء مساهمات قراء لوموند الصادر في 2019 (ثانيا).**

أولا: ميثاق آداب وأخلاقيات مجموعة لوموند 2010 [10]

يعد الغرض من هذا الميثاق هو التذكير بالمبادئ الأساسية لاستقلال وحرية وموثوقية المعلومات، وتحديد حقوق وواجبات الصحفيين والمديرين والمساهمين.

وقد سطر ميثاق آداب وأخلاقيات مجموعة لوموند هذا الأمر بالتأكيد على أنه ستكون له (الميثاق) قوة إلزامية لدى الأطراف (الشركات الصحفية أو جمعيات الصحفيين في مختلف الإصدارات المساهمون، ومديرو مجموعة لوموند، ومديرو الإصدارات وهيئات التحرير)، وسيتم تضمينه في الأنظمة الأساسية لشركات مجموعة لوموند. وفي حال تغيير المسؤولين عن أي قسم أو فرع من فروع المجموعة، فإنّ الميثاق يفرض بنفس الكيفية على إداراتها الجديدة على مستوى هيئات التحرير والمنشورات.

[9] فاطمة الزهراء مشتة: "الانواع الصحفية الإخبارية في جريدة «لوموند" Le Monde الفرنسية (1 جوان -30 نوفمبر 2008)"، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، كلية علو الإعلام والاتصال، السنة الجامعية 2015-2016. ص 95، 96. "بتصرف".

[10] La Charte d'éthique et de déontologie du groupe Le Monde. Ce document est entrée en vigueur en 2010 et a été actualisé et complété à plusieurs reprises depuis lors. Disponible sur : https://www.lemonde.fr/actualite-medias/article/2010/11/03/la-charte-d-ethique-et-de-deontologie-du-groupe-le-monde_1434737_3236.html#huit-anchor-preambule , consulté le 25 janvier 2025 à 22h50.

مهمة الصحف التابعة لمجموعة "لوموند" هي توفير معلومات ذات جودة عالية، دقيقة، محققة، ومتوازنة على جميع الأوساط. يجب على الصحفيين أن يتبنوا نظرة نقدية/ فاحصة نحو المعلومات وأن يعكسوا تنوع الآراء.

يتمتع الصحفيون بالوسائل اللازمة لممارسة مهنتهم بدقة، وجمع المعلومات والتحقق منها، بشكل مستقل عن أي ضغوط خارجية. يمتنعون عن أي تلاعب أو انتحال، ولا يروجون للشائعات، ويتجنبون الإثارة والتقديرات غير الدقيقة والانحيازات. ويجب عليهم تجنب أي روابط مصالح مع الجهات الفاعلة في القطاعات التي يكتبون عنها، ويتعهدون بالإعلان عن أي تضارب في المصالح.

وأوضح الميثاق على ان هناك لجنتان منفصلتان للأخلاقيات والآداب /السلوك المهني، مسؤولتان على التوالي عن صحيفة Le Monde اليومية وملاحقها أو نسخها، ومواقع Le Monde Interactif وتطبيقاتها الرقمية من جهة، وجميع المجلات ("قسم المجلات") ونسخها الرقمية من جهة أخرى، مسؤولتان عن ضمان الامتثال لهذا الميثاق.

وسوف يضمنون بشكل خاص مراعاة جميع المبادئ الواردة في إعلان واجبات وحقوق الصحفيين (ميونيخ، 1971)[11]، والتي تعتبر استدامتها ضرورية لاستقلال التحرير والتي تشكل الأساس الأخلاقي لمهنة الصحافة. تنطبق هذه المبادئ على إنتاج كافة المحتويات التحريرية التي تنتجها مكاتب التحرير التابعة للمجموعة، بغض النظر عن وسائل التوزيع الخاصة بها.

ورد في ميثاق آداب وأخلاقيات مجموعة لوموند أنه يتمتع المساهمون في مجموعة لوموند بالصلاحيات التي يمنحها لهم قانون الشركات. وبهذه الصفة، يتأكدون من حسن سير العمل الاقتصادي للمجموعة ومنشوراتها، وتحديد استراتيجيتها ومجالات تطورها. لضمان الاستقلال المالي والسياسي لعناوين ومواقع المجموعة، ولضمان استقلالها وحرية التعبير، يتعهد الجميع باحترام القيم والمبادئ المحددة في هذا الميثاق.

يعلن المساهمون تمسكهم بالاستقلالية التحريرية لمنشوراتها. ويتعهدون باحترام هذا الميثاق، بالإضافة إلى المواثيق المحددة المستخدمة في كل مكتب تحرير بالمجموعة. ويجب على أي مساهم جديد، سواء كان أغلبية أو أقلية، أن يلتزم بنفس الالتزام. كما أنه لا يمكن لأي مساهم الحصول على أسهم داخل المجموعة إلا إذا وقّع مسبقا على هذا الميثاق، كالتزام منه ببنوده.

وفي الجانب المتعلق بواجبات وحقوق الصحفيين، يعترف هذا الميثاق بإعلان واجبات وحقوق الصحفيين، المعتمد في عام 1971 في ميونيخ، بحيث نص على ان الحق في الحصول على المعلومات وحرية التعبير والنقد هو إحدى الحريات الأساسية لكل إنسان. ومن حق الجمهور في معرفة الحقائق والآراء تأتي كافة واجبات وحقوق الصحفيين. وإن مسؤولية الصحفيين تجاه الجمهور لها الأسبقية على جميع المسؤوليات الأخرى، ولا سيما تجاه أصحاب عملهم والسلطات العامة.

ولكنه أكد على أنه لا يمكن احترام هذه الواجبات بشكل فعال في ممارسة مهنة الصحفي إلا إذا تم تحقيق الشروط الملموسة للاستقلال والكرامة المهنية. وهذا هو الغرض من إعلان الحقوق، الذي سنتناوله بعد إعلان الواجبات.

إعلان/لائحة الواجبات:

من الواجبات الأساسية للصحفي، في البحث والكتابة والتعليق على الأحداث، ما يلي:

1. احترام الحقيقة مهما كانت العواقب الشخصية المترتبة، نظرا لحق الجمهور في معرفة الحقيقة؛

[11] Voir: La Charte de déontologie de Munich (ou Déclaration des devoirs et des droits des journalistes) , signée le 24 novembre 1971 à Munich. https://assembleedesassemblees.org/wp-content/uploads/2020/03/charte-de-Munich-1971-dite-D%C3%A9claration-des-devoirs-et-des-droits-des-journalistes-1.pdf

2. الدفاع عن حرية المعلومات والتعليق والنقد.
3. عدم نشر سوى المعلومات المعروفة مصدرها أو إرفاقها، إذا لزم الأمر، مع التحفظات اللازمة؛ وعدم حذف المعلومات الأساسية وعدم تغيير النصوص والمستندات؛
4. عدم استخدام أساليب غير عادلة للحصول على المعلومات والصور والوثائق؛
5. الالتزام باحترام الحياة الخاصة للناس؛
6. تصحيح أي معلومة منشورة يتبين لاحقا أنها غير دقيقة؛
7. المحافظة على السرية المهنية وعدم الإفصاح عن مصدر المعلومات التي يتم الحصول عليها بشكل سري؛
8. الامتناع عن السرقة الأدبية، والتشهير، والقذف، والاتهامات التي لا تستند إلى دليل، وكذلك عدم قبول أي منفعة لقاء نشر أو حجب معلومات؛
9. عدم الخلط بين مهنة الصحافة والإعلان أو الدعاية، ورفض أي تعليمات مباشرة أو غير مباشرة من المعلنين؛
10. رفض أي ضغوط، وعدم قبول أي توجيهات تحريرية إلا من المسؤولين التحريريين.

أما فيما يتعلق بوثيقة أو لائحة الحقوق فقد تطرق للحقوق التالية:

1. يطالب الصحفيون بحرية الوصول إلى جميع مصادر المعلومات والحق في التحقيق بحرية في جميع الحقائق التي تؤثر على الحياة العامة. ولا يجوز في هذه الحالة التذرع بسرية الشؤون العامة أو الخاصة إلا ضد الصحفي بشكل استثنائي ولأسباب واضحة المعالم؛
2. يحق للصحفي رفض أي تبعية تتعارض مع الخط التحريري العام لمؤسسته، كما هو محدد كتابيًا في عقد عمله، وكذلك أي تبعية لا تندرج بوضوح ضمن هذا الخط التحريري.
3. لا يجوز إجبار الصحفي على القيام بأي عمل مهني أو التعبير عن رأي يتعارض مع قناعته أو ضميره.
4. يجب إبلاغ الفريق التحريري بأي قرار مهم قد يؤثر على حياة المؤسسة.

كما يجب استشارتهم، على الأقل قبل اتخاذ القرار النهائي، بشأن أي إجراء يتعلق بتشكيلة هيئة التحرير، بما في ذلك التوظيف أو الفصل أو النقل أو ترقية الصحفيين.

5. نظرا لوظيفته ومسؤولياته، يحق للصحفي الاستفادة من الاتفاقيات الجماعية، إضافة إلى عقد عمل شخصي يضمن له الأمان المادي والمعنوي، فضلاً عن راتب يتناسب مع دوره الاجتماعي ويكفل استقلاله الاقتصادي.

وفي إطار استقلالية المواد الصحفية عن الإعلان (الإشهار) ينص ميثاق آداب وأخلاقيات مجموعة لوموند على عدم التداخل بين الإنتاج الصحفي والإعلان، مركزا على المقتضيات الثلاثة الآتية:

1. في كل العناوين التي تصدرها مجموعة لوموند ورقية كانت أو رقمية، وكذا في كل الملاحق أو الأعداد الخاصة، يجب التمييز بشكل لا لبس فيه -بين الفضاء التحريري والفضاء الإعلاني أو الترويجي. فالأشكال الطباعية

typographie، ومقومات التشخيص publi-report -وإخراج الإعلانات والإعلانات المحررة،iconographie ages يجب ألا تختلط وتتماهي مع المضامين التحريرية.

2. لا يمكن التذرع بإكراهات الإعلان (الإشهار) للتأثير على الخيارات التحريرية للمجموعة. ولا يساهم الصحفيون -ولو بشكل مجهول ودون مقابل - في تصور وصياغة أو اقتراح صور للتشخيص أو إخراج إعلان أو إعلان محرّر في أحد عناوين المجموعة.

3. ليس للمعلنين أي حق في مراجعة المضامين أو التدخل فيها، حتى بالنسبة للملاحق والأعداد الخاصة التي ساهموا في تمويلها.

عموما، يؤكد ميثاق آداب وأخلاقيات مجموعة لوموند على استقلالية الصحافة، وحرية الصحفيين في الوصول إلى المعلومات، والالتزام بالمبادئ المهنية التي تضمن تقديم محتوى دقيق، متوازن. كما يشدد على ضرورة الفصل الواضح بين الصحافة والإعلان، مما يضمن نزاهة العمل الصحفي وحماية استقلاليته من أي ضغوط مالية أو سياسية. وفي النهاية، يبقى التزام الصحفيين بهذه القيم والحقوق والواجبات حجر الأساس لضمان حرية الصحافة ومصداقيتها في خدمة الجمهور.

ثانيا: ميثاق فضاء مساهمات قراء لوموند الصادر في 2019[12]

أصبحت مشاركة الجمهور في تشكيل محتوى وسائل الإعلام، سواء كانت عبر التعليقات أو الردود أو الاقتراحات، جزءا أساسيا من الاتجاه الأخلاقي والمهني للعديد من المؤسسات الصحفية في جميع أنحاء العالم. وأن فتح باب المشاركة للجمهور أصبح مبدأ يتبناه الميثاق الأخلاقي لكبريات الصحف عبر العالم.

منذ 22 ماي 2019، وضعت جريدة لوموند ميثاق قواعد سلوك جديدة بالنسبة لما تسميه "فضاء المساهمات"، وهو حيز للنقاش والحوار والتبادل بين جمهور الجريدة حول المواضيع المطروحة.

وتتوزع هذه القواعد على عشرة محاور سنتطرق الى بعضها:

- قواعد السلوك التي يجب التقيد بها:

على المناقشات أن تتحلى بالاحترام بين المساهمين، ومن المساهمين تجاه الصحفيين، والأشخاص الذين يتم ذكرهم في المواد المطروحة، دون سب ولا قذف أو تمييز قائم على الجنس أو العرق، أو الحض على الكراهية أو التبشير الديني أو الدعاية.

- أمثلة لتعليقات تخرق القواعد التي يجب الالتزام بها من طرف المساهمين:

على سبيل المثال، يرفض تعبير "فلان عنصري". في حين يُقبل تعبير "ما قاله فلان ذو حمولة عنصرية" أو "سبق أن تمت إدانة فلان قضائيا بتهمة العنصرية".

يرفض تعبير هذا الرجل قتل زوجته، وأتمنى أن يعدم بدوره. لكن يقبل تعبير إذا ما تمت إدانة هذا الرجل من طرف المحكمة، أتمنى أن تكون العقوبة التي سيلاقيها عبرة للآخرين".

يجب تجنب:

. السب: مثل "فلان أبله".

. الحض على العنف مثل يستحق فلان أن يُصفع".

[12] La charte de l'espace des contributions du « Monde » en 10 questions. Publiée le 21 mai 2019 à 17h56, modifiée le 03 mars 2021 à 19h57. Disponible sur : https://www.lemonde.fr/actualite-medias/article/2019/05/21/l-espace-des-contributions-du-monde-en-10-questions_5465155_3236.html , consulté le 26 janvier 2025 à 15h31.

. إطلاق تعبيرات عنصرية أو تحض على الكراهية، استنادا إلى الانتماء الديني أو الوطني أو العرقي مثل "ليس غريبا أن يتصرف فلان بهذه الكيفية بالنظر للمنطقة التي ينتمي إليها".

. التعبيرات الجنسانية sexisme مثل "إنها جميلة على الرغم من سمرتها".

. التعبيرات التي تهاجم مباشرة المساهمين في فضاء التعليق والنقاش مثل "بالنظر لمستواك، من الواضح أنك لن تفهم أبدا محتوى المقال.

- التنبيه للتعليقات الخارقة للقواعد:

يجب الإشعار بالتعليقات الخارقة لقواعد السلوك بالنقر على "التنبيه عن هذا التعليق" " Signaler ce commentaire" وتتكلف الفرق الخاصة بالوساطة بالنظر بشكل مستعجل في المواد التي تتم الإشارة إليها من طرف المساهمين.

- انتقاد جريدة لوموند في التعليقات:

نعم يجوز انتقاد مواد جريدة لوموند، لكن بشكل محترم: ليس فيه تهجم على الصحفيين أو الوسطاء، ويمكن عبر بريد إلكتروني خاص الاتصال مباشرة بهيئة التحرير أو بوسيط الجريدة.

- كيفية التصرف إذا لم ينشر تعليق تم إرساله من طرف مساهم:

يمكن الاتصال بطاقم الوساطة للاستفسار عن سبب عدم النشر عبر بريد إلكتروني خاص، مع بيان التوقيع الخاص بالتدوينة (الاسم)، وتاريخ الإرسال وتوقيته.

هل يجوز وضع روابط داخل التعليق؟

لا. وذلك لتحنب السقوط في الإعلان والدعاية من طرف المساهمين في التعليق لكن يجوز ذلك بالنسبة للمواد التي تنتجها هيئة تحرير لوموند.

هل تتم أرشفة المساهمات؟

جريدة لوموند لا تضمن أرشفة التعليقات، وعلى كل مساهم - إذا أراد - أن رقوم بذلك بنفسه.

خلاصة القول، يظهر ميثاق "فضاء مساهمات قراء لوموند" لعام 2019 التزام الجريدة بتعزيز بيئة نقاشية محترمة وموضوعية، حيث تسعى إلى ضمان عدم تعبير المساهمين عن آراء تروج للكراهية أو العنف أو التمييز. عبر هذه القواعد الصارمة، تضمن الجريدة أن تظل النقاشات تفاعلية ومثمرة، مما يسمح لقراء الجريدة بالمساهمة بأفكارهم بشكل مسؤول. كما أن الجريدة توفر آلية للتنبيه والتواصل مع الفرق الوسيطة لمعالجة أي خرق لهذه القواعد. في هذا السياق، يعكس الميثاق دور الصحافة في توجيه النقاش العام نحو حوار بناء يعزز قيم الاحترام والمساواة.

خاتمة

تشكل أخلاقيات مهنة الصحافة أحد أبرز الأعمدة التي تستند إليها حرية الإعلام في فرنسا، حيث تسعى المواثيق الوطنية والمؤسسية إلى تحقيق توازن دقيق بين حرية التعبير والمسؤولية الاجتماعية. وقد أثبتت المواثيق التي تناولها هذا البحث، سواء على المستوى الوطني أو داخل المؤسسات الإعلامية نموذج لوموند، دورا بارزا في تعزيز القيم المهنية وضمان تقديم المعلومات بطريقة نزيهة وشفافة. وأن الهدف الأسمى لهذه المواثيق الأخلاقية هو تجويد العمل الصحافي واحترام قواعد المهنة وأهدافها.

يعكس الالتزام بأخلاقيات المهنة في الصحافة الفرنسية نموذجا يحتذى به لتحقيق صحافة مسؤولة تعلي من شأن الحقيقة وتحترم عقل الجمهور، ما يجعل دراسة هذه المواثيق ذات أهمية خاصة في سياق عالمي يشهد تزايدا في أهمية التنظيم الأخلاقي لوسائل الإعلام.

لائحة المراجع

عبد الوهاب الرامي. (2023). الجامع في أخلاقيات الصحافة: مرجع أساسي للصحفيين. معهد الجزيرة للإعلام، المجلس الوطني للصحافة في المغرب.

فاطمة الزهراء مشتة. (2016). الأنواع الصحفية الإخبارية في جريدة «لوموند» Le Monde الفرنسية (1 جوان - 30 نوفمبر 2008). رسالة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، كلية علوم الإعلام والاتصال.

رشيد قوشام & دلال لواجاني. (2021). الممارسة الصحفية في الجزائر بين حرية التعبير وأخلاقيات المهنة الصحفية. مذكرة ماستر في اتصال وعلاقات عامة، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة علوم الإعلام والاتصال.

Syndicat National des Journalistes (SNJ). (1918/1938/2011). Charte d'éthique professionnelle des journalistes. Retrieved from https://www.acrimed.org/Charte-d-ethique-professionnelle-des-journalistes-SNJ-1918-38-2011.

Charte des devoirs professionnels des journalistes français. (n.d.). Retrieved from https://fr.wikipedia.org/wiki/Charte_des_devoirs_professionnels_des_journalistes_fran%C3%A7ais.

Assises internationales du journalisme. (2008, May 21). Charte qualité de l'information. Retrieved from https://www.alliance-journalistes.net/IMG/pdf/charte_qualite_info.pdf.

Groupe Le Monde. (2010). La Charte d'éthique et de déontologie du groupe Le Monde. Retrieved from https://www.lemonde.fr/actualite-medias/article/2010/11/03/la-charte-d-ethique-et-de-deontologie-du-groupe-le-monde_1434737_3236.html#huit-anchor-preambule.

Charte de Munich. (1971, November 24). Déclaration des devoirs et des droits des journalistes. Retrieved from https://assembleedesassemblees.org/wp-content/uploads/2020/03/charte-de-Munich-1971-dite-D%C3%A9claration-des-devoirs-et-des-droits-des-journalistes-1.pdf.

Groupe Le Monde. (2019, May 21). La charte de l'espace des contributions du « Monde » en 10 questions. Retrieved March 3, 2021, from https://www.lemonde.fr/actualite-medias/article/2019/05/21/l-espace-des-contributions-du-monde-en-10-questions_5465155_3236.html